دراسة مسحية لبعض العوامل المؤثرة في تعثر القروض المصرفية

من وجهة نظر مسؤولي مانحي الائتمان في المصارف التجارية الحكومية في محافظة الديوانية

م. قسمه صابر عوض

جامعة القادسية / كليه الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

Kkas.saber@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة بعض العوامل المؤثرة في نشؤ تعثر القروض المصرفية من وجهة نظر مسؤولي مانحي الائتمان في المصارف التجارية الحكومية، من خلال دراسة ميدانية على المصارف التجارية الحكومية في محافظة الديوانية ، ولتحقيق اهداف البحث تم اعداد استبيان لغرض جمع البيانات من افراد العينة المكونة من (52) فرد ، شملت الاشخاص ذوي العلاقة في عملية منح الائتمان في المصارف المدروسة ، وتم استخدام اساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات ، وقد توصل البحث إلى ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين بعض العوامل تمثلت بطبيعة قرارات الائتمان والضمانات والظروف العامة ، ما عدا الهيكل التنظيمي للمصرف ، كما اشارت نتائج البحث ان اكثر العوامل تأثيرا في خلق تعثر القروض هي العوامل المتعلقة بالظروف العامة وتليها العوامل المتعلقة بطبيعة القرارات الائتمانية .

Abstract :

The research aims to study some of the factors affecting on emergence the bank loans, through a field study on Iraqi commercial banks in Diwaniyah province . In order to achieve the goal of the research, a questionnaire was prepared for the purpose of collecting data from the sample of 52 individuals included in the process . The study concluded that there is a statistically significant relationship between some factors, such as the nature of the credit decisions, the guarantee and the general conditions, except the organizational structure of the bank, and the results of the research showed that the most influencing factors in creating the loan defaults are those related to general conditions and the factors related to the nature of credit decisions.

المحور الأول: منهجيه البحث

1.اهمية البحث

يستمد البحث اهميته من موضوع يمثل اهمية كبيرة للمصارف – فمنح القروض – خدمة مصرفية عريقة تساهم بشكل كبير بتوليد العمولات والفوائد الدائنة التي تشكل اهم ايراد للمصارف كما تعدُ المصارف اوعية ادخارية ووسيطا ماليا لتلبية احتياجات السوق من رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق ، فالقروض المنظمة والممنوحة وفقا لدراسات جدوى سليمة تساهم في تحقيق النمو للمصارف وتطويرها في حين القروض غير منظمة تعد مصدرا رئيسيا لظاهرة مصرفية خطيرة وهي القروض المتعثرة ، ولعل ان تؤدي نتائج هذا البحث إلى لفت انتباه الادارات العليا في المصارف عينة الدراسة لهذه المشاكل بقصد ايجاد الحلول ومعالجتها بالوقت المناسب وبالآتي يمكن ان تتجنب اثارها السلبية المتوقعة .

2.مشكله البحث

تعاني اغلب المصارف في الوضع الحالي من مشاكل كثيره تتعلق في صعوبه تحصيل القروض في البرامج الزمنيه المحدده لها مما ينعكس سلبا على اداؤها وعدم قدرتها على الاستمرار في عملها وقد يصل الامر إلى الفشل او اعلان الافلاس ، فهناك تجاهل لبعض العوامل والمؤثرات والاسس الفنية التي تتحكم في منح الائتمان المصرفي تؤدي إلى انتاج ائتمان مصرفي غير جيد يتحول بمرور الزمن إلى قروض متعثرة ،مما يعني أن دراسة العوامل والمؤثرات يقع ضمن اساسيات عمل ادارة المصارف اذ تمثل دراستها خط دفاعي مهم في حماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين على حدٍ سواء كما اصبحت من الركائز الاساسيه لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي ، لذلك قمنا بتوضيح مشكلة البحث بالسؤال الآتي :

" ما هي العوامل المؤثرة في خلق تعثر القروض في المصارف التجارية الحكومية عينة الدراسة من وجهة نظر مسؤولي مانحي الائتمان "

وتنبثق منه التساؤلات الفرعية الآتية :-

1. هل القروض المتعثرة ناتجة عن العوامل المرتبطة بطبيعة القرارات الائتمانية .
2. هل القروض المتعثرة ناتجة عن العوامل المرتبطة بالضمانات المقدمة من قبل المقترضين .
3. هل القروض المتعثرة ناتجة عن العوامل المرتبطة بالهيكل التنظيمي للمصرف .
4. هل القروض المتعثرة ناتجة عن العوامل المرتبطة بالظروف العامة (السياسية والاجتماعية).
5. هل العوامل اعلاه (ككل) تؤثر في تعثر القروض المصرفية .

3.اهداف البحث:- يهدف هذا البحث إلى تحقيق الاتي:

1. التعريف ببعض العوامل المؤدية إلى خلق تعثر القروض المصرفية .
2. تحديد اثر هذه العوامل في وترتيبها وفق اهميتها النسبية من وجهة نظر القائمين على منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الحكومية عينة الدراسة.
3. معرفة مدى قيام المصارف عينة البحث بدراسة هذه العوامل واتخاذها بنظر الاعتبار عند منح الائتمان المصرفي

4.**فرضيات البحث:** بناءا بما جاء في مشكله البحث يمكن صياغه الفرضيات بشكل الآتيه :-

1. لا توجد علاقة ذات دلاله احصائيه بين أراء افراد العينة في المصارف عينه الدراسه حول العوامل المرتبطة بطبيعه القرارات الائتمان كأسباب لتعثر القروض المصرفيه .
2. لا توجد علاقة ذات دلاله احصائيه بين أراء افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العوامل المرتبطة بالضمانات المقدمه كأسباب لتعثر القروض المصرفيه .
3. لا توجد علاقة ذات دلاله احصائيه بين أراء افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العوامل المرتبطة بالهيكل التنظيمي للمصرف كأسباب لتعثر القروض المصرفي .
4. لا توجد علاقة ذات دلاله احصائيه بين أراء افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العوامل المرتبطة بالظروف العامة كأسباب لتعثر القروض المصرفيه

5. مجتمع البحث :-

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجاريه الحكومية العامله في محافظه الديوانيه والبالغ عددها 8 مصارف تجاريه تم توزيع استمارات استبيان على ذوي العلاقه بمجال الائتمان المصرفي وهم (مدراء الفروع –مسؤولي الشعب واقسام التسهيلات الائتمانيه وموظفيها) والبالغ عددها 56 استمارة لكل مصرف (7) استمارات تم توزيعها بالكامل واسترجعت 52 استمارة اي بنسبة 93% من مجتمع البحث، علما بان المصارف عينة الدراسة تعاني من تعثر القروض كما اكدته التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق الصادرة البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث / قسم بحوث السوق المالية ،اذ بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية للسنوات (2014- 2015)كالآتي (77,3% - 67,1%) اي بمبالغ مقدارها (1,825,3 - 2,067,5)مليار دينار (التقرير السنوي للاستقرارالمالي في العراق ،2015، ،ص18) في حين سجلت التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية لسنة 2016 مبلغ مقداره 3,346,450 مليار دينار (النشرة الاحصائية السنوية ،2016 ،ص37)

الجدول (1) المصارف التي تم اجراء الدراسة عليها

ت	اسم المصرف	العدد الكلي	عدد موظفين الائتمان في المصرف	حجم العينة	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية فما دون
1	مصرف الرشيد / فرع الديوانية /16	87	12	7	5	2	–
2	مصرف الرشيد/ فرع الفرات/515	76	10	7	4	3	–
3	مصرف الرشيد/ فرع عفك/ 258	65	8	6	5	1	–
4	مصرف الرشيد / فرع الشامية /45	55	10	6	5	1	–
5	مصرف الرافدين / فرع الجانب الايمن / 217	95	15	7	7	–	–
6	مصرف الرافدين / القادسية / 315	75	10	7	5	2	–
7	مصرف الرافدين / الحمزة /319	60	10	6	4	2	–
8	مصرف الرافدين /غماس /282	56	8	6	6	–	–
	المجموع	569	83	52	41	11	

الجدول من اعداد الباحث حسب المعلومات المستلمة من ادارة المصرف

6.اسلوب جمع البيانات : أعتمد البحث الاساليب الآتيه لجمع البيانات :

1. **الجانب النظري** : تم توظيف الكتب والدوريات والرسائل الجامعيه الآتي الابحاث المنشوره على مواقع الانترنيت المختلفه .
2. **الجانب العملي** : استند الجانب العملي على اعداد استبانه لتناول فقرات البحث من خلال الاسترشاد بعدد من الدراسات التي اجريت (عابد ،2005) و (العربيد ،2007) و (السيد ، 2010) .

واشتملت الاستبانه على جزئين هما :-

الجزء الاول: يضم الخصائص الشخصيه للمستجيبين وهي (الجنس ، العمر المؤهل العلمي ، سنوات الخدمه)

الجزء الثاني : يتعلق بفقرات البحث الرئيسة المتكونه من (4) فقرات ضمت (38) عبارة وهي على النحو الآتي :

- طبيعه قرارات الائتمان المصرفي (14) عبارة
- الضمانات (8) عبارات
- الهيكل التنظيمي (8) عبارات
- الظروف العامه (8) عبارات

ويرى الباحث في اختيار هذه العوامل دون غيرها انها من اكثر العوامل شيوعاً لطبيعة البيئه العراقيه ومن اهم الامور التي يعزى لها اسباب عدم قدرة المقترض على السداد من وجهه نظرمسوؤلي منح الائتمان (المصرف) عندما تظهر بوادرالتعثر لديهم.

7. صدق الاداة وثباتها :عرضت استمارة الاستبانه على عدد من اعضاء الهيأه التدريسيه المختصين، (انظر الملحق رقم (1)) الآتي توزيعها على عدد من افراد المجتمع لمعرفه ارائهم حول وضوح ودقه اسئله الاستبانه للتأكد من اتساقها وعلاقتها بفقرات البحث ، اذ عدلت الاستبانه بناءاً على الملاحظات المقدمه من قبلهم لتكون بصيغتها النهائيه .

كما تم استخدام اختبار الفا كرونباخ لقياس مدى ثبات اداه المقياس اذ تم الحصول على قيمه الفا لعبارات الاستبانه بين (75%– 83%) وهي نسبه مطمئنه باعتبارها اعلى من النسبه المعيارية (60%) (الصفار ، 2009،ص70).

8. الاساليب الاحصائيه المستخدمه

لغرض التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات تم استخدام الاساليب الاحصائيه الآتيه :

1. معامل الفا كروبناخ لقياس الثبات في استبيان البحث .
2. الاوساط الحسابية لتحديد متوسط الاجابات لافراد العينه
3. الانحراف المعياري لقياس الابتعاد والتشتت عن الوسط الحسابي
4. الاوزان النسبيه لتحديد الاهميه النسبية لفقرات الاستبانة.
5. معامل الارتباط البسيط ،واختباري T,F ،ومعامل التحديد R^2

9. مخطط البحث

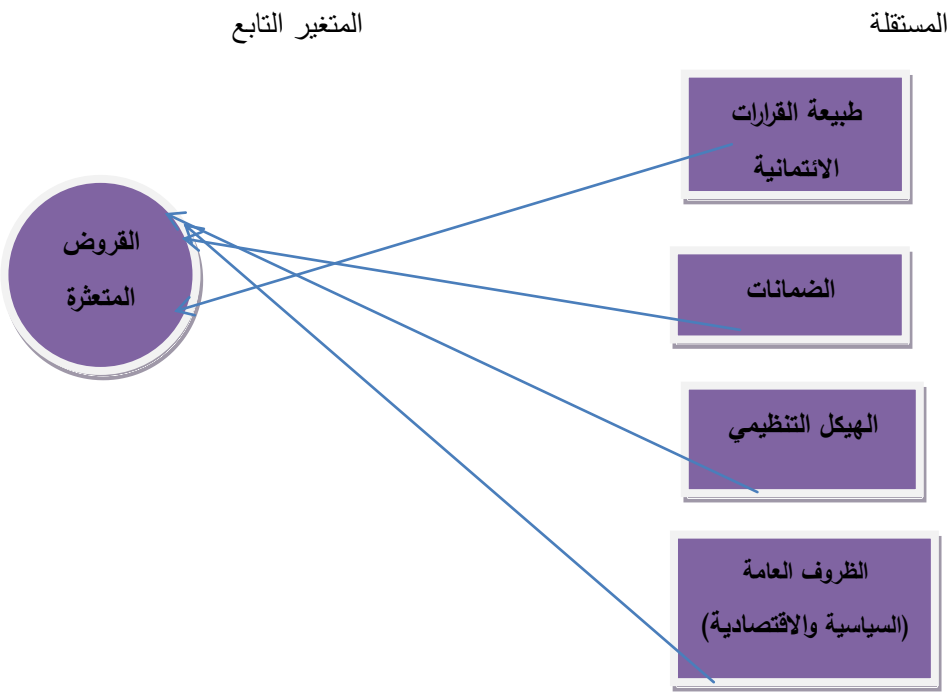

المخطط من اعداد الباحث

المحور الثاني : الاطار المفاهيمي للمتغيرات البحث

ان الاهتمام بموضوع الائتمان المصرفي يعود إلى ان عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر ، يعّد القرار الخاطىء الخاص بمنح الائتمان خسارة كبيرة على المصرف لانه في حالة الموافقة تكون النتيجة تعثر هذه القروض ، وفي حالة الرفض يكون فقدان لفرصة الكسب ، لهذا السبب تتطلب عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة وتحليل لجعل المخاطر في حدودها الدنيا ، وذلك بالاستعانة بدراسة مجموعة من المعايير والمتغيرات والتي يسعى البحث لتطرق لبعضأ منها .

1. القرار الائتماني Credit Decision

لكي يكون القرار الائتماني قرارا رشيدا لابد من وجود دراسة لجملة من المتغيرات كتقنية جدا هامه من خلال استخدام البيانات المتوفرة عن المقترض ومن ثم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الاحداث المالية التي تحرك نشاط المقترض، ولابد ان تتعدى عملية الارقام التي تظهرها البيانات المالية في البحث عما وراءها من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وذلك ليتسنى للادارة الائتمان ان تقوم بدورها كما ينبغي لتشخيص الائتمان السليم ، والمصارف التجارية كغيرها من المصارف الاخرى تسعى إلى المحافظة على سلامة عملها المصرفي من خلال قيامها بوضع ادارة خاصة بالعملية الائتمانية من خلال منح القروض لطالبيها وضمان استردادها في اجال استحقاقها .

وبالآتي فان سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في المصارف التجارية وقد عرف الائتمان بانه عبارة عن منح المصرف عملية ائتمان بضمان حسن علاقته معه ،او بضمان المشاريع الجاري تمويلها او بضمانات شخصية اخرى وهي تختلف من مقترض إلى اخر (Maitah,etal.,2012).

وعلاوة على ذلك فان قرار منح الائتمان هو واحد من اصعب القرارات التي تكون ادارة المصرف مسؤولة عنها ومن اهم محددات نجاح اداء المصارف من خلال تحقيق التوازن بين حجم الاموال المودعة وحجم القروض ، وتقليل حجم المخاطر المتصلة بالمقترضين ، وعدم قدرتهم على سداد الائتمان الممنوح لهم (Siam, etal.,2011).

ويتخذ القرار الائتماني الرفض او القبول المشروط لطلبات القروض الائتمانية المقدمة طالبي القرض في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني ، حيث يتطلب كل قرار ائتماني اجراء موازنة بين العائد المتوقع ، وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب ،وتحدد تلك الموازنة مقدار سعر الفائدة ونوع الضمانات المطلوبة طالب القرض (Balachandran,2008:2) ، وبناءا لما سبق يمكن ايجاز مجموعة من العوامل التي من خلالها تستطيع ادارة الائتمان اتخاذ قرار منح او عدم منح الائتمان ومن اهم هذه العوامل (المؤشرات المالية للمقترض، السمات الشخصية الخاصة بالمقترض ونمط السياسة الائتمانية للمصرف المقرض).

(الشيخلي،2012 :20)

ويرى الباحث ان قرار الائتمان هو الحصيلة النهائية لسياسة الائتمانية الموضوعة ادارة العليا للمصرف والتي تضم مجموعة من المبادىء والقواعد التي تنظم عملية دراسة واقرار ومنح ومتابعة الائتمان او هي الاطار العام الذي يسترشد به مسؤولو الائتمان عند اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي او عدم منحه.

2. الضمانات المصرفية Collateral

تعد الضمانات نوعا من الحماية او التأمين للمصرف من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي اعتبارها المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان فهي تعد ضمانات تكميأتيه لعناصر الثقة المتوفره اصلا ،التي يقبل بها المصرف صفات محددة مثل سهولة التسجيل وسهولة التصريف والبيع ، كما يفترض ان يقوم المصرف بمتابعة ومراقبة التطورات

التي تحدث على الاصل موضوع الضمان من حيث تذبذب اسعار البيع او تاريخ انتهاء الصلاحية وجوانب اخرى (السيد ، 2010،ص34).

وعليه تعد الضمانات وسيله يتم للمتعاملين بها تقديمها للحصول على قرض من المصرف ومن جانب اخر تعمل على تعزيز الثقه المطلوبه بين المتعاملين كونها تقلل من المخاطر وتزيل المشاكل المتعلقة بالقدرات المالية والمهنية في طبيعة السلعة التي تعتبر موضوع التعامل.

وتوجد انواع من الضمانات وهي كما يأتي : (القرا ،بدون سنة نشر)

1. **الضمانات الشخصية** : يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص اخر خلاف المقترض يتعهد بسداد القرض (رأس المقترض ،الفوائد المترتبة وتكلفه القرض) في حالة توقف المدين عن الدفع للمصرف يمكن الرجوع على الفرد الضامن .
2. **الضمان الاحتياطي** : وهو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على السداد وهو شكل من اشكال الكفاله ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالاوراق التجارية .
3. **الضمانات الحقيقيه** :عبارة عن ضمانات ملموسه يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين للقرض كالعقارات والمنقولات ويمكن للمصرف ان يقوم ببيعها عند استحالة استرداد القرض.

3. الهيكل التنظيمي (تنظيم المصرف) : Organizational Structure

المقصود بالهيكل التنظيمي او ما يسمى (بالهيكليه الاداريه) كافة المستويات الاداريه المختلفه التي تتعامل مع العملية الائتمانيه داخل المصرف ، ويؤثر البعد التنظيمي في السياسه الائتمانيه للمصرف تاثيرا كبيرا من ناحية تتعدد السلطات والصلاحيات الخاصة بمنح الائتمان داخل المصرف ذات الهياكل الاداريه والتنظيميه الكبيره الحجم فلا يتم تركيز صلاحيات منح الائتمان المصرفي في ايدي محددة من المسؤولين في الهرم الاداري للمصرف مما يعيق سير الاداء للعملية الائتمانيه (عيسى ، 2004،ص85).

ويعتبر الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة وسيلة او اداة هادفة لمساعدتها على تحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية ، من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات وتحديد ادوار الافراد وتحقيق الانسجام بين مختلف الوحدات والانشطة ، وتفادي التداخل والازدواجية والاختناقات وغيرها ، ويعتمد نجاح المؤسسة في بناء هيكل تنظيمي ناجح على قدرتها في العمل بايجاد بيئة عمل مناسبة وتحقيق درجة عالية من التكيف والتطابق بين هيكلها التنظيمي واهدافها وكفاءة العنصر البشري وكفاءة مواردها المالية ،فمن دون هيكل تنظيمي جيد ومناسب فان العمليات التنظيمية تسير بشكل فوضوي وتنحرف المؤسسة عن مسارها وعن اهدافها ،مما يترتب على ذلك اثار سلبية من حيث تدني معنويات وحافزية العاملين واتخاذ قرارات غير سليمة .

4. الظروف العامه Conditions

لاشك في ان وجود اجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين او في بلد معين يدفع المصارف إلى اتخاذ سياسة ائتمانية متساهلة او اتباع بعض المرونة في شروط منح ائتمان ايمانا بأن العمل في اسواق نشطه يعزز من الربحية والملاءة ، وبناءا على ذلك ينبغي على ادارة الائتمان دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالمقترض للوقوف على مدى تأثر المقترض بالدورة الاقتصادية (Altman &Sabato,2007).

وترجع مشاكل قرارات الائتمان المتعلق بالظروف المحيطه اي ظروف خارج ارادة كل من المصرف والمستفيد إلى جملة من المتغيرات نذكرمنها

1. التغير المستمر في القرارات الاقتصادية التي تؤثر على الايرادات .
2. الاتجاهات التضخميه على مستوى الاقتصاد المحلي .
3. التذبذب وعدم الاستقرار في اسعار الصرف
4. التغير في سياسات التمويل الخاصة بالبنك المركزي
5. التغير في السياسات الضريبيه المفروضه.

مما يتطلب قيام المحلل الائتماني بدراسة المناخ العام الذي يعمل فيه كل من المصرف والمستفيد (طالب القرض) ، ومدى تناسب نشاط المستفيد مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه ، ومدى تأثره بالظروف السياسيه المتمثله بالتغير غير متوقع بالتشريعات والانظمه الدوليه ليتسنى له وضع المؤشرات التي يعتمد عليها في اتخاذ قرار الائتمان . (الزبيدي ، 2002،ص188)

ثانياً: القروض المتعثره Non-performing loans

(المفهوم – المؤشرات- الاسباب – المراحل)

أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسات المصرفية في العراق من ضعف الوضع الأمني وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وتوقف وزارات ومؤسسات الدولة عن تسديد مستحقات المقاولين والمجهزين منذ عام 2014 وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، أنعكست سلباً على الأداء المصرفي بشكل عام وأسهمت بأرتفاع معدلات القروض المتعثرة والبالغة قرابة (3) تريأتيون دينار والتي شكلت عبئاً على الأستقرار المالي لعام 2015 ،حيث بلغت نسبتها لدى المصارف الحكومية (67,1 %) قياساً بحجم الائتمان الممنوح لدى المصارف الحكومية لعام 2015 (7 %) ، علماً أن حدود سقف النسبة المعيارية للتعثر يجب أن لا يزيد عن الحد الأعلى المقرر والبالغ (10%).(عواد ،2017)

فمشكلة القروض المتعثرة صارت تهدد سلامة وأمن المحفظة الخاصة بالقروض وتحد من فعالية الهدف من العملية الائتمانية ، ورغم تعدد العوامل وراء تزايد هذه الظاهرة مما يتعين على المؤسسات الائتمانية ابداء اهتمام كبير في التعامل معها ، اي ما من قرض يمنح لمقترض الآ ويتحمل المصرف نسبة من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي يحصل عليها .

1.مفهوم القروض المتعثره

القروض المصرفية هي عمليات تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالاموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال مع الفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل المصرف استرداد امواله في حالة توقف المقترض عن السداد دون اي خسارة (محمد، واخرون ،2000 ، ص2).

وقبل تعريف القروض المتعثره يمكن تقسيم ديون المصارف إلى ثلاثه انواع (عبد الله ، 1998 ،ص46) هي:-

1-ديون عاديه : وهو الديون التي لايواجه المصرف اي مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها ديون جيده او منتظمه .

2-ديون معدومه : وهي الديون التي استنفذ المصرف بشأنها كافه وسائل المطالبه فضلا عن كافه الاجراءات القانونيه الممكنه وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حاله ظهور اي اموال .

3-ديون متعثره : وهي تقف وسطا بين ديون المصرف العاديه او المعدومه .

وقد وردت تعاريف كثيره للقروض المتعثره نستعرض منها على انه الدين الذي يفشل في تسديد المبلغ الاصلي والفوائد المترتبه عليه (Fuchit,2004) ، وعرفها (نوفل ،2000 ،ص2) بأنه الدين الذي يعتبره المصرف بعد دراسة المركز المالي للمقترض وضمانات القرض انه على درجة من الخطورة لا يتسنى تحصيله خلال فترة معقولة ، وعرف (Jack,2002,p2) بانه القرض الذي وصل إلى مرحلة صار وضعه فيها غير متوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية القرض الاصلية ، وعرفت ايضا بانها قروض التي لم يحقق المصرف ايرادات من الفوائد او القروض التي يجد المصرف نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق والاوضاع الحالية للمقترض (Peter, 2002,p 118) ، واخيرا يمكن تعريفها بانها القروض المصرفية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها 51% .(ابو جبارة ، 1994، ص23).

2.مؤشرات القروض المتعثره : ان القروض المتعثره من المؤكد لاتنشأ فجأه ولكن تسبقها عدد من الظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها ،الا انها تشترك جميعها في تحديد ان العمل قد دخل مرحله الخطر والقرض اصبح متعثرا (الطويل ، 2008، ص50)

وقد حدد (جبر ، 2006،ص272)عدد من المؤشرات تنذر بوقع التعثر المالي وهي:

1. ترك كبار الاداريين لمناصبهم
2. تغيير مدققي الحسابات
3. فقدان الزبون لوكالات كان يوزعها .
4. نقص السيوله لدى الزبون وعجزه عن الحصول على الاموال
5. التجاوز المستمر للزبون على الحساب الجاري المدين
6. زيادة الخسائر والديون المعدومه لدى الزبون.

اما (العربيد ، 2007،ص282) فقد حددتها بالمؤشرات الآتيه:

1- **تدهور الحاله الاقتصاديه للزبون** : تتضمن تدهور الحاله عدت مؤشرات مثل التغير في المشروع او في ادارته العليا او في نوع النشاط وارتفاع نسبه الديون على المشروع وازياد خسائر المشروع.
2- **سوء ادارة المديونيه** :مثل التهرب من تقديم البيانات الماليه ، المرواغه في سداد الاقساط ، تعامل المدين مع عده بنوك دون وجود اسباب مقنعه .
3- التأخر في السداد وعدم الانتظام وتتمثل بمشاكل تأخير السداد او طلب التجديد التي لاتوجد لها مبررات منطقيه .
4- عدم دقه المعلومات المقدمه من الزبون: مثل تقديم كشوفات ماليه إلى المصرف لاتعكس الوضع الحقيقي وهذا بمثابه محاوله لاخفاء اشياء واظهار اشياء اخرى بصوره غير صحيحه .
5- التغير في قيمه الرهونات :اي عدم تقديم الضمانات بشكل الصحيح يضع البنك في مشكله يلفها الغموض اذا ينعدم مصدر السداد بضياع الاصل المرهون.
6- انخاض المبيعات او ارتفاع المصاريف او الاثنين معا : ان حصول هذه الحالات سيؤثر على القدره الايراديه التي بدورها تؤثر على المقدرة لدى الزبون في التسديد .

7- المشكلات في المخزون والمبيعات الاجله :ان تدهور المبيعات او انخفاض المخزون قد يعني ضعف قدرة الزبون على تلبية حاجات زبائن مؤسسته .

8- المنافسه الشديدة :تعد المنافسه سمه النشاطات الاقتصاديه والحافز المحرك ولكون الوسائل المتبعه في المنافسه الشديده متنوعه ستؤدي حتما إلى خفض مقدرة الزبون على الايفاء بالتزاماتيه.

3.اسباب القروض المتعثره

توجد العديد من الاسباب لتعثر المؤسسه تعود كلها في النهايه إلى سوء الاداره فهي المسؤوله في المقام الاول عن الوصول بالمؤسسه إلى حاله عدم كفايه السياسات التشغيأتيه والاستثماريه والتمويأتيه المتبعه ، ويمكن ان يعود التعثرإلى اسباب خارجيه مرتبطه بالظروف الاقتصاديه كالكساد ، وارتفاع سعر الفائدة اوالانخفاض المضطرد في قيمه العمله وعدم استقرار السياسات الاقتصاديه او إلى اسباب داخليه تتمثل بشكل رئيسي في سوء الادارة وعليه فأن هذه المسببات تشترك جميعها او بعضها فتؤدي بها إلى التعثر ويمكن تنقسم هذه الاسباب إلى ثلاث مجموعات هي (بوعبدالله ،واخرون ،2016 ،ص10).

1. اسباب يرتكبها المصرف فتؤدي إلى تعثر القروض وتنشأ هذه الاسباب عن الآتي :
   - عدم اجراء التحليلات الماليه بشكل دقيق.
   - عدم وجود نظام واضح لمنح الائتمان اذ قد يحابي مسؤول الائتمان بعض اقاربه او معارفه ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان .
   - لا يوجد اتصال وثيق البنك بالزبون مما يجعله بعيد عن معرفه ظروف الاسواق التي تنعكس على اعمال ذلك المقترض .
   - عدم اخذ الضمانات الكافيه من المقترض او اخذ ضمانات لاتتوفر فيها الصفات الاساسيه كالبضاعه التالفه او غير سهله البيع.
2. اسباب يرتكبها الزبون فتؤدي إلى تعثر القروض وتنشأ هذه الاسباب عن الآتي:
   - عدم توفر الكفاءات الاداريه والفنيه لدى الزبون .
   - استخدام القروض في غير الاغراض الممنوحه من اجلها
   - التوسع غير المدروس لعمليات الزبون الاستثماريه
   - اعتماد الزبون على مصادر غير متكرر مما تزيد من عدم انتظام تدفقاته النقديه وارباحه من فترة ماليه إلى اخرى .
   - العوامل الشخصيه والذاتيه للزبون .
   -
3. اسباب خارجه عن اراده المصرف والزبون وهي :
   - دخول الاقتصاد مراحل الانكماش والتباطؤ.
   - التغيير غير المتوقع بالتشريعات والانظمه الدوليه .

ومن جانب اخر عرضت (بزام ، 2014، ص19) على ان القروض المتعثرة هي حصيله توليفه واسعه من العوامل التي قد تظهر جميعها او بعضها في المؤسسه والمتمثله بما يأتي :

1 **الاسباب الاداريه** :في معظم المؤسسات المتعثره تكون الادارة غير قادرة على تقديم الدعم المناسب للموظفين حتى ولو كانوا ذو كفاءه عاليه ، ومهارات ممتازه وبالآتي سيجدون صعوبه لاتمام عملهم دون دعم الادارة .

2- اسباب الادارة الماليه : وتتمثل بالاتي :

- عدم الوفاء بالتزاماتها المستحقه في مواعيدها وتراكمها.
- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال لعدم كفايه راس المال العامل.
- التوسع في النشاط بدون دراسه الجدوى مما يتطلب انفاقا غير محسوب وهو ما يلقي بأعباء اضافيه على عاتق الزبون .

3- اسباب استراتيجيه :وتتمثل

- تحقيق النمو والتوسع وفرض الاستمراريه للمؤسسات لايمكن تحقيقهما في ظل غياب الوسائل اللازمه لذلك ،لانها تتطلب تغيرات هيكليه وتتطلب استراتيجيه محكمه.
- عدم التنويع في الزبائن والتبعيه لطرف واحد قد يؤدي إلى تعثر الزبون .

4-مراحل تعثر القروض

ان القروض المتعثرة لا تحدث دفعه واحدة لكونها المرحله الاخيره لمراحل متعددة تبدأ بنقص السيوله وتتطور إلى ان تصل إلى التوقف عن السداد ،وقد تعددت وتنوعت وتباينت هذه المراحل من باحث إلى اخر نذكر البعض منهم ،حددها (مفيد،واخرون ،2008،ص519) بسته مراحل هي :

- مرحلة حدوث العارض
- مرحلة تجاهل الوضع القائم
- مرحلة استمرار التعثر والتقليل من خطورته
- مرحلة التعايش مع التعثر
- مرحلة حدوث الازمة المدمرة
- مرحلة معالجة الازمة او تصفية المشروع.

في حين حددها (المعهد المصرفي المصري،2006، ص16) أربع مراحل كما يأتي :

1-المرحله الاولى

وهي مرحله ما قبل ظهور التعثر حيث ترتبط هذه المرحله بالعديد من الظواهر السلبيه واهمها :

- انعدام التسهيلات البنكيه الكافيه
- النقص في الطلب على منتجات المشروع
- ضعف الموقف التنافسي للمشروع
- انخفاض معدل دوران الاصول

ويترتب عل ما سبق عدم قدرة المشروع على تحقيق ارباح لتغطيه المخاطره اي المشكله التي تواجهه المشروع هي نقص في السيوله في الآجل القصير.

2- المرحله الثانيه

ترتبط هذه المرحله بعدم قدرة المشروعات على مقابله التزامات الجاريه وذلك على الرغم من امتلاكه لاصول ماديه تزيد في قيمتها على قيمه التزاماتها الاجماليه تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانيه لتكون المشكله الرئيسة التي تواجهه المشروع في هذه المرحله هي نقص في السيوله في الآجل الطويل .

3-المرحله الثالثه

تتمثل هذه المرحله بعدم قدرة المشروعات على استخدام سياساتها العاديه في الحصول على النقديه المطلوبه لاستخدامها في مواجهه التزاماتها المستحقه ومقابله نمو المطلوبات وصعوبه تحويل جزء من اصولها إلى نقديه في التوقيت الذي يطلب فيه الدائنون الحصول على ديونهم وترتبط هذه المرحله بعدة ظواهر سلبيه اهمها :

- خلل الهيكل التمويأتي للمشروع
- تأكل راس المال المشروع نتيجه عدم قدرة المشروع على استرداد كامل الاموال التي انفقها
- تضخم المخزون السلعي نتيجه بطىء دوران البضاعه وركودها .
- تعاظم المديونيه لدى الجهاز المصرفي .

4-**المرحله الرابعه**

تمثل هذه المرحله مرحله التعثر الكامل حيث تكون القيمه السوقيه في هذه المرحله للمشروع اقل من مجموع خصومه ويصبح غير قادر على سداد الالتزامات المستحقه عليه وهو الامر الذي يؤدي إلى الافلاس .

المحور الثالث

الجانب التطبيقي:

اولا : تحليل ومناقشه متغيرات االبحث

للتأكد من فرضيات البحث والمتعلقه بأسباب تعثر القروض المصرفيه تم تحليل اراء افراد العينه من خلال الاستبيان الموجه للاشخاص المعنيين في وحدات الائتمان المصرفي في مصارف مجتمع البحث من خلال تحديد المتوسط الحسابي الموزون العام للمتغيرات البحث والانحراف المعياري العام لكل متغيروالوزن النسبي العام ليكون مؤشرا لتحديد الاهميه النسبيه لكل متغير من متغيرات البحث وكما يأتي :

أ. **طبيعة القرارات الائتمانية** : يتضح من الجدول (3) بأن المتوسط الحسابي الموزون العام لمؤشر طبيعه القرارات الائتمانية (3,66) اعلى من الوسط الافتراضي (3) وبأنحراف معياري قدره (0,55) كان مؤشرا على توافق اراء افراد مجتمع البحث اتجاه هذا المتغير ، اذ حصلت الفقرة (14) الخاصة (لا يراقب المصرف حركة حسابات الزبون ويتابع مسحوباتهم وايراداتهم خلال فترة القرض)على اعلى متوسط حسابي (4,67) وبأنحراف معياري (0,62) بينما حصلت الفقرة (4) الخاصة (يحرص المصرف على توثيق درجه الملاءه المالية للمقترضين وكفلائهم بشكل جيد والعمل على تحديث هذه الملاءه بأستمرار) على اقل متوسط حسابي (2,87) وبانحراف معياري (1,06) .

الجدول (3)المتوسطات الحسابيه والانحراف المعياري والاهمية النسبية لآراء مجتمع البحث الخاصة بطبيعة القرارات الائتمانية

ت	طبيعه القرارات الائتمانيه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاهمية النسبية
1	يتعرف المصرف على مصادر التمويل المختلفة للمقترض قبل اتخاذ القرار الائتماني	4,38	0,65	84,94	3
2	لا يعتمد المصرف بشكل جدي على مؤشرات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني	3,85	0,76	77,84	6
3	عدم اعطاء الاهميه اللازمه لتحديد الغرض من القرض ومصادر سداده	3,65	0,97	73,72	7
4	يحرص المصرف على توثيق درجه الملاءه الماليه للمقترضين وكفلائهم بشكل جيد والعمل على تحديث هذه الملاءه بأستمرار	2,78	1,15	54,64	14
5	تمنح القروض المصرفيه وفقا لاعتبارات شخصيه	2,87	1,06	57,17	13
6	الخبرة التي يمتلكها موظفي الائتمان غير كافيه لدراسه طلبات منح القروض	3,14	1,12	61,55	12
7	المعلومات الماليه المقدمه الزبون لاتفصح عن حقيقه مراكزهم الماليه	3,65	1,11	71,84	9
8	لا يوجد نظام لادارة مخاطرة القروض ادارة المصرف	4,16	0,67	82,32	4
9	لايقوم المصرف بتحليل دقيق للجدارة الائتمانية للزبون ومدى قدرته على السداد قبل منحه القرض	4,24	0,07	85,93	2
10	الاستعلام الائتماني لا يعتمد على مبدأ متابعه الزبون بعد منحه القرض	3,45	1,03	70,81	10
11	يسعى المصرف لتوسع في منح القروض من اجل جلب المزيد من الزبائن	3,04	1,14	62,73	11
12	يتجنب المصرف المتابعه القانونيه لزبائن المتعثرين حتى لا يفقدهم وبنفس الوقت يحافظ على سمعته في السوق	3,92	0,90	79,81	5
13	عدم اهتمام المصرف بالعوامل المتعلقه بشخصيه الزبون ووضعه العائلي والاخلاقي	3,54	1,05	72,61	8
14	لا يراقب المصرف حركه حسابات الزبون ويتابع مسحوباتهم وايراداتهم خلال فترة القرض	4,67	0.62	92,37	1
	المؤشر العام	3,66	0,55	76,05	مرتفعة

ب. **الضمانات المصرفية** : يتضح من الجدول (4) بأن المتوسط الحسابي الموزون العام لمؤشر الضمانات المصرفيه كان بمقدار(3,61) وهو اعلى من المتوسط الافتراضي (3) وبأنحراف معياري (0,51) ، كان مؤشرا على ميل اراء افراد مجتمع البحث بأتجاه الاسئلة المتعلقه بهذا المؤشر حيث حصلت الفقرة (3) الخاصة(يعتبر الكفيل (الضامن الشخصي) كافيا كضمان عند منح بعض انواع من القروض) اعلى متوسط حسابي (4,43) وبأنحراف معياري (0,88) بينما حصلت الفقرة (6) الخاصة (يقوم المصرف بمساعدة المقترض على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالة تعثر القروض) ادنى متوسط حسابي (2,75) وبأنحراف معياري (1,14) .

الجدول (4)المتوسطات الحسابيه والانحراف المعياري والاهمية النسبية لآراء مجتمع البحث الخاصة بالضمانات المصرفية

ت	الضمانات المصرفية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اهمية النسبية
1	تشكل الضمانات المقدمه طالبي التمويل عاملا رئيسيا في الحصول على القرض	3,65	1,24	79,74	3
2	هناك انواع من الضمانات يحددها المصرف يرفض التعامل بسواها	3,42	0,87	70,50	6
3	يعتبر الكفيل(الضمان الشخصي) كافيا كضمان عند منح بعض انواع من القروض	4,43	0,88	87,14	1
4	لايتم تقييم الضمانات بصورة دوريه	3,26	0,91	67,64	7
5	يعتبر المصرف الضمانات المقدمة مصدر احتياطي وان الضمان الرئيسي يتعلق بمدى تحقيق الارباح	3,75	0,56	75,28	4
6	يقوم المصرف بمساعدة المقترض على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالة تعثر القروض	2,75	1,14	60,84	8
7	يقوم المصرف بدراسه وتحليل الضمانات المقدمه ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح القرض	3,24	0,82	72,46	5
8	يهتم المصرف بالضمان اكثر من اهتمامه بالغرض الذي اخذ من اجله القرض	4,43	0,83	85,17	2
	المؤشر العام	3,61	0,51	71,27	مرتفعة

ج. **الهيكل التنظيمي للمصرف** : يوضح الجدول (5) المتوسط الحسابي الموزون العام لمؤشر الهيكل التنظيمي للمصرف الذي كان بمقدار (2,82) وهو اقل من المتوسط الافتراضي (3) وبأنحراف معياري (0,75) وهذا مؤشرا على عدم توافق اراء افراد مجتمع البحث مع طبيعه الاسئله المتعلقة بهذا المتغير، اذ حصلت الفقرة (3) الخاصة (منح كامل الصلاحيات

لمدراء الفروع تؤثر سلبا على عمل المصرف) اعلى متوسط حسابي (3,29) وبأنحراف معياري (1,22) في حين حصلت الفقرة (4) التي تنص (عدم وجود توصيف واضح لادارة الائتمان هدفه تحديد الصلاحيات بين الادارة العامة والفرع) اقل وسط حسابي (2,55) وبأنحراف معياري (50,14).

الجدول (5)

المتوسطات الحسابيه والانحراف المعياري والاهمية النسبية لآراء مجتمع البحث الخاصة بالفرضية الثالثة

ت	الهيكل التنظيمي (للمصرف)	االمتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاهمية النسبية
1	تفتقر ادارة الائتمان إلى هيكليه واضحه في ممارسه انشطتها	2,67	0,95	52,00	6
2	بُعد الادارة المركزيه عن الفروع يؤدي إلى عدم ادراكها للاخطاء الحاصله في عمليه منح القروض	3,14	0,86	64,54	2
3	منح كامل الصلاحيات لمدراء الفروع تؤثر سلبا على عمل المصرف	3,29	1,22	75,34	1
4	عدم وجود توصيف واضح لادارة الائتمان هدفه تحديد الصلاحيات بين الادارة العامه والفرع	2,55	0,74	50,14	8
5	عدم الملم موظفي ادارة الائتمان لبعض المهارات الفنيه في مجالات اعداد التقارير والتحليل المالي	2,80	1,10	57,24	4
6	عدم الدقه في تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل وظيفه من وظائف شعبه التسهيلات المصرفيه في الادارة العامه للمصرف	2,34	1,14	53,65	5
7	تقوم شعبه الاستعلامات الائتمانيه في المصرف بدور رقابي على الفروع في عمليه تقدير ممتلكات الزبون	2,78	1.04	51,27	7
8	عدم ادراك شعبه التسهيلات المصرفيه في الادارة العامه بسوء استخدام الصلاحيات مدراء الفروع	3,04	0,94	62,72	3
	المؤشر العام	2,82	0,75	53,84	منخفض

د. **الظروف العامة** : يعرض الجدول (6) المتوسط الحسابي الموزون العام (4,12) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي (3) بكثير وبأنحراف معياري (0,51) ، اذ بلغت الفقرة (2) الخاصه (عدم استقرار الوضع السياسي يؤدي إلى زيادة التسيب الاداري وحدوث الاختلاسات)اعلى متوسط حسابي (4,35) وبأنحراف معياري (0,75)بينما حصلت الفقرة (7) الخاصة (يقوم المصرف بالتنبؤ بالاوضاع الاقتصادية ودراسة مدى تاثيرها على نشاط المقترض ومقدرته على السداد) على اقل متوسط حسابي (3,33) وبأنحراف معياري (0,75) .

الجدول (6)المتوسطات الحسابيه والانحراف المعياري والاهمية النسبية لآراء مجتمع البحث الخاصة بالظروف العامة

ت	الظروف العامة	االمتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاهمية النسبية
1	تؤثر الظروف السياسيه على نشاط الزبون وقدرته في تسديد التزاماته اتجاه المصرف	4,27	0,69	85,35	3
2	عدم استقرار الوضع السياسي يؤدي إلى زيادة التسيب الاداري وحدوث الاختلاسات	4,35	0,75	89,14	1
3	تشكل الظروف الاقتصاديه اهميه كبيره في قبول او رفض الائتمان	3,90	0,88	79,33	6
4	عدم تنسيق السياسه الائتمانيه في المصرف مع الاوضاع الاقتصاديه في البلد	4,05	0,57	81,42	5
5	الارتفاع المفاجيء في اسعار السوق يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل وبالآتي يؤثر على تسديد القروض	4,30	0,79	88,09	2
6	قصور ادارة الائتمان في دراسه العوامل الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه التي تؤثر على نشاط الزبون	3,75	0,72	76,45	7
7	يقوم المصرف بالتنبؤ بالاوضاع الاقتصادية ودراسة مدى تاثيرها على نشاط المقترض ومقدرته على السداد	3,33	0,75	73,21	8
8	يحدد المصرف حجم ونوع الائتمان الممنوح حسب مواءمة السياسة الائتمانية في البلد	4,25	0,63	81,01	4
	المؤشر العام	4,12	0,51	84,67	مرتفعة جدا

ومن خلال النتائج اعلاه يمكن عرض مؤشرات المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاهميه النسبية لكل متغيرات البحث في الجدول (7) لبيان اي من تلك المتغيرات كانت اكثر اهميه حسب وجهة نظر افراد مجتمع البحث ، اذ يتبين ان المتغير المتعلق بالظروف العامة حصل اعلى مستوى في الاهمية النسبية اذ جاء في المرتبة الاولى بينما حصل المتغير المتعلق بالهيكل التنظيمي للمصرف على ادنى مستوى في الاهميه

جدول (7)المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية لجميع متغيرات البحث

المتغيرات	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاهميه النسبية
طبيعة القرارات الائتمانية	3,66	0,55	76,05	2
الضمانات المصرفية	3,61	0,51	71,27	3
الهيكل التنظيمي للمصرف	2,82	0,75	53,83	4
الظروف العامة	4,12	0,51	84,67	1

ثانياَ .اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضيه الاولى

(لا توجد فروقات ذات دلاله احصائيه بين اراء افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العبارات المتعلقه بطبيعه القرارات الائتمانيه كأسباب لتعثر القروض المصرفيه).

يوضح الجدول (8) على وجود علاقة احصائية معنوية (موجبة) قوية بين طبيعة القرارات الائتمانية والتعثر في القروض المصرفية ، اذ كانت قيمة الارتباط (r) تساوى 0,741 قيمة T المحسوبة (2,122) اكبر من المجدولة وبدرجة ثقة (95%) ولغرض تاكيد هذا الاختبار تم اجراء اختبار F اذكانت قيمه (F) المحسوبة (27,35)اكبر من المجدولة وبدرجة ثقة 95% وهذا يؤكد قبولها الاحصائي، اما بالنسبه للقدرة التفسيرية لمتغير طبيعة القرارات الائتمانية كسبب في نشؤ القروض المتعثرة كانت قدرة تفسيرية جيدة (0,67)وبناءاَ على ما سبق يمكن ان نستنتج ان لطبيعة القرارات الائتمانية اثر واضح في نشؤ القروض المتعثرة في المصارف مجتمع البحث.

جدول (8)نتائج الارتباط والانحدار بين طبيعة القرارات الائتمانية وتعثر القروض المصرفية

الدلالة الاحصائيه	r	R^2	F		T	
			المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة
0.024	0,741	0,67	27,35	17,54	2,122	1,99

عند مستوى معنوية (0,05) ، N=52

2 :**اختبار الفرضيه الثانيه** (لا توجد فروقات ذات دلاله احصائيه بين افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العبارات المتعلقه بالضمانات كأسباب لتعثر القروض).

يوضح الجدول (9) على وجود علاقة ارتباط معنوية (موجبة) قويه بين الضمانات المصرفية والقروض المصرفية المتعثرة ، اذ كانت قيمة معامل الارتباط (r) بمقدار(0,72)، اما قيمة T المحسوبة (11,45) اكبر من المجدوله وبدرجة

ثقة 95% ولغرض التاكد من الاختبار اعلاه تم اجراء اختبار F اذ كانت قيمة F المحسوبه (41,87)وهي اكبر من المجدولة وبدرجة ثقة 95% وهذا يؤكد قبولها الاحصائي .اما القدرة التفسيريه لهذا المتغير على القروض المصرفية المتمثلة R^2 فكانت قدرة تفسيرية جيدة (0,63) اي ان مستوى موافقة عينة البحث على وجود اثر للضمانات المقدمة على خلق تعثر القروض المصرفية .

جدول (9)نتائج الارتباط والانحدار بين الضمانات المصرفية وتعثر القروض المصرفية

الدلالة الاحصائية	r	R^2	F		T	
			المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	**المجدولة**
0,003	0,72	0,63	41,87	3,35	11,45	**1,96**

عند مستوى معنوية (0,05) N=52

3 . اختبار الفرضيه الثالثه (لا توجد فروقات ذات دلاله احصائيه بين اراء افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العبارات المتعلقه بالهيكل التنظيمي كأسباب لتعثر القروض المصرفيه).

يتضح من الجدول (10) نتائج الارتباط بين الهيكل التنظيمي والقروض المصرفية كانت علاقه سالبة ، اذ كانت قيمة معامل الارتباط (r) تساوي (−0,63) ، في حين كانت T المحسوبة (1,48) اقل من المجدوله ولتأكيد هذا الاختبار تم اجراء اختبار F اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (3,00) اقل من المجدولة وبدرجه ثقة 95% وهذا يؤكد رفضها الاحصائي ما بالنسبه للقدرة التفسيرية لمتغير الهيكل التنظيمي للمصرف في القروض المصرفية كانت قدرة تفسيرية ضعيفة جدا (0,35)

جدول (10)نتائج الارتباط والانحدار بين الهيكل التنظيمي وتعثر القروض المصرفية

الدلالة الاحصائية	r	R^2	F		T	
			المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	**المجدولة**
0,58	−0,63	0,35	3,00	3,21	1,48	**1,59**

عند مستوى معنوية (0,05) N=52

4.**اختبار الفرضية الرابعة** (لا توجد فروقات ذات دلاله احصائيه بين اراء افراد العينه في المصارف عينه الدراسه حول العبارات المتعلقه بالظروف العامه كأسباب في تعثر القروض المصرفيه).

يتضح من الجدول (11) نتائج الارتباط والانحدار بين الظروف العامة والقروض المتعثرة اذ يبين وجود علاقه معنويه (موجبة) قوية جدا بينهما ،من خلال قيمة معامل الارتباط (r) التي تساوي (0,84) ، ونلاحظ ايضا ان قيمة T المحسوبة (12,35) اكبر من المجدولة وبدرجة ثقة 95% ولتأكيد هذا الاختبار تم اجراء اختبار F اذ

كانت قيمة F المحسوبة (4,05) اكبر من المجدولة وهذا ما يؤكد قبولها الاحصائي ، اما القدرة التفسيرية لهذا المتغير على خلق القروض المتعثرة فكانت قويه جدا والمتمثلة ب(R^2) تساوي (0,77)

جدول (11)نتائج الارتباط والانحدار بين الظروف العامة وتعثر القروض المصرفية

الدلالة الاحصائية	r	R^2	F		T	
			المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	**المجدولة**
0,000	0,84	0,77	4,05	2,15	12,35	**1,67**

عند مستوى معنوية (0,05) N=52

المحور الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

يمكن تحديد عدد من الاستنتاجات بناءاً على تحليل الفرضيات وهي كالاتي :

1. اظهرت نتائج التحليل ان الظروف العامه جاءت بدرجه الاولى من حيث الاهميه النسبيه في الاسباب المؤديه إلى خلق القروض المتعثره حيث يلاحظ من نتائج اختبار T إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين المتوسط الحسابي الموزون للمتغير (4,12) والوسط الافتراضي للمقياس (3) حيث بلغت قيمة T المحسوبة (12,35) اكبر من المجدولة ، وعليه ترفض الفرضية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء الافراد في المصارف مجتمع البحث حول العبارات المتعلقة بالظروف العامة كأسباب لتعثر القروض المصرفية ، لذا يتوجب على ادارة الائتمان ان تراعي في سياساتها المتبعه في المصرف ما لهذا المتغير من اهمية جديرة ان تؤخذ في الاعتبار من خلال القراءة لها قبل وقوعها ومحاوله التكييف معها والاستعداد لها للحد من اثارها في خلق التعثر المصرفي .
2. .تبين ايضا من خلال نتائج التحليل ان لطبيعه القرارات الائتمانيه تحتل اهميه نسبيه عاليه مقارنه مع المتغيرات الاخرى المتمثله بالضمانات والهيكل التنظيمي للمصرف ، اذا جاءت بالمستوى الثاني كأسباب في خلق القروض المصرفية المتعثرة بناءاً من نتائج اختبار T التي تؤكد إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويه (0,05) بين المتوسط الحسابي الموزون للمتغير (3,66) والمتوسط الافتراضي للمقياس (3) حيث بلغت قيمة T المحسوبة (2,122) وهي اكبر من المجدولة ، وعليه ترفض الفرضية الاولى وتقبل الفرضية البديلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء الافراد في المصارف مجتمع البحث حول العبارات المتعلقة بطبيعة القرارات الائتمانية كأسباب لتعثر القروض المصرفية) ، مما يدل على ان لطبيعه القرارات الائتمانيه المتخذه المصرف تساهم وبشكل كبيرفي زيادة ظاهره تعثر القروض المصرفيه وتفاقمها

3. جاءت الضمانات المصرفية حسب نتائج التحليل بالدرجه الثالثه من ناحيه الاهميه النسبيه في خلق تعثر القروض المصرفيه، اذ جاءت نتائج اختبار T بوجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين المتوسط الحسابي الموزون (3,16) والمتوسط الافتراضي للمقياس (3) حيث بلغت قيمة T المحسوبة 11,45 وهي اكبر من

المجدولة ، وعليه ترفض الفرضية الثانية وتقبل الفرضية البديلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء الافراد في المصارف مجتمع البحث حول العبارات المتعلقة بالضمانات المصرفية كأسباب لتعثر القروض المصرفية) ، مما يعني ان على المصارف عينه الدراسه ضروره توفير معلومات كافيه عن الزبائن قبل منح التمويل لهم لمعرفه ان كان لديهم اي التزامات مع جهات اخرى مع التأكد من الجدارة الائتمانيه للزبون وبعض الصفات الشخصيه لزبون ومركزه المالي وقدرته على السداد مع اخذ الضمانات الجيده والكافيه ومتابعه الزبائن للسداد حسب تواريخ الاستحقاق والالتزام بها

4.حققت العبارات المتعلقه بالهيكل التنظيمي كأسباب لخلق تعثر القروض المصرفيه اقل نسبه من ناحيه الاهميه قياسا بالمتغيرات السابقه وهذا ما اثبتته نتائج التحليل اختبار T إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,50) بين الوسط الحسابي الموزون (2,82) وهو ادنى من وسط الافتراضي للمقياس (3) حيث بلغت قيمة T المحسوبة (1,48) وهي اقل من المجدولة . وعلية تقبل الفرضية الثالثة (لا توجد فروقات ذات دلاله احصائيه بين اراء افراد العينه في المصارف مجتمع البحث حول العبارات المتعلقه بالهيكل التنظيمي كأسباب لتعثر القروض المصرفيه).يعني ان تعثر القروض المصرفيه في المصارف عينه الدراسه لا يرجع بشكل اساسي إلى العبارات المتعلقه بالهيكل التنظيمي التي تضمنتها استمارة الاستبيان الخاصه البحث كأسباب للتعثر القروض مما يتطلب البحث عن اسباب اخرى قد يكون لها اثر اكبر في نشؤ التعثر .

التوصيات

1. ضرورة تبني كل مصرف سياسة ائتمانيه مرنه قادرة على مواكبة التغيرات والمستجدات التي يشهدها البلد من خلال وجود ادارة واعيه توظف جميع انشطتها في العمل على التعرف على القروض المتعثرة قبل تفاقمها ، مع التأكيد على اعادة النظر بتلك السياسة بين فترة واخرى لتلائم واقع الحال .
2. ضرورة زيادة اهتمام المصارف بدراسة طلبات القروض والتركيز على بعض العناصر المتعلقة بسمات الشخصية للمقترض (نوع النشاط ، طبيعته ، مصادر دخله ومدى التزامه في سداد القرض مع الفوائد في مواعيدها) ، من خلال الاعتماد على معلومات صحيحه وموثقه بما يضمن اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة .
3. ضروة وضع برامج متابعة القروض بعد منحها يستمر حتى تسديد كامل القرض المقترض.
4. تطوير اداء المصارف وتحسين طرق عملها من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثه للاعلام والاتصال مع ضرورة استحداث سبل التعاون بين المصارف مع بعضها في مجال تبادل المعلومات والاستعلام عن المقترضين بالقدر الذي يحافظ على سرية المعلومات .
5. ضرورة اهتمام المصارف بطلب الضمانات الكافية بما يضمن حقوقها في استرداد اموالها المقترض في حالة عجز المقترض عن السداد.
6. ضرورة الاهتمام كماً ونوعاً ببرامج التدريب وعقد الندوات في مجال الائتمان لزيادة مستوى تأهيل الموظفين بالمصرف وخصوصاً في مجالات اساليب التحليل الائتماني.

المصادر

1- الشيخلي ، هديل امين ابراهيم ، العوامل الرئيسة المحدد لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية ،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ،2012 ، ص20.

2- عيسى ، امجد عزت ،" السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين " ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، نابلس ، 2004 ،ص32.

3- السيد، هند محمد محمد ، " دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والاداء المالي للمصارف " ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، 2010،

4- القرا، محمد صالح ، "مدونة العلوم الادارية والمالية " ، موقع الخدمات المصرفية الاسلامية ، بدون ستة نشر .

5- محمد ، براق ،خالد،بن عمر ، "القروض البنكية المتعثرة :الاسباب والحلول " ، جامعة امحمد بوقرة بو مرداس ، الجزائر ، 2000.

6- عبد الله ، خالد امين ، التدقيق والرقابه في البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعه الاولى ، 1998

7- نوفل ، صبري حسن ، "ادارة مخاطر الائتمان المصرفي "، المعهد العربي للتمويل والاستثمار القاهرة ، 2000، ص2.

8- ابو جبارة ، هاني ،" ندوة الديون المتعثرة والتعامل بها " ، مجلة البنوك ، عمان ، 1994، ص23.

9- الزبيدي ، حمزة ، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،2002.

10 لعربيد ، نضال ، دراسه تحليأتيه للقروض المتعثره في المصرف الصناعي السوري ، مجله جامعه دمشق للعلوم الاقتصاديه والقانونيه المجلد 23، العدد 2، 2007.

11 جبر ، هشام ، ادارة المصارف الاسلاميه ، الطبعه الثانيه ، عمادة البحث العلمي بجامعه النجاح الوطنيه ، نابلس،2006.

12 الطويل ، عمار اكرم عمر، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ،كليه التجارة بالجامعه الاسلاميه ،غزه ، رساله ماجستير ،2008.

13 بزام ، صافيه ، استخدام المؤشرات الماليه للتنبؤ بالتعثر المالي ، جامعه قاصدي مرباح ، ورقله ، كليه العلوم الاقتصاديه والعلوم التجاريه وعلوم التسير ، رساله ماجستير ، 2014 .

14 عابد، شريط ، صابرينة ، بنية ، "اثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني ، دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية ، بحث منشور ،جامعة تيارت ، الجزائر ، 2005.

15 المعهد المصرفي المصري ، الديون المتعثره وطرق معالجتها ، التنك المركزي المصري ،2006.

16 الصفار ، احمد عبد اسماعيل ، "اثر المناخ التنظيمي في الاداء والميزه التنافسيه "، دراسه ميدانيه في المصارف الاردنيه ، مجله الادارة والاقتصاد ، الجامعه المستنصريه ، العدد 76، 2009.

17 بو عبد الله ، منال ، بريش،سهيلة ، القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،كلية العلوم الاقتصادية ،2016، ص10.

18 مفيد ، الظاهر ، " العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية ،مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة النجاح الوطنية ، المجلد 21 ، العدد2 ، 2008 ، ص519 .

19 عواد، عضيد شياع ، مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي ،مقالة منشورة ، المصرف الاسلامي الوطني ، 2017 .

20 البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والبحوث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،2015،ص 18 .

21 البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والبحوث ،النشرة الاحصائية السنوية ،2016 ،ص37.

1.Fuchita yasyuki,2004 Nomure institute of capital Markets Research,DRCNICMR semiar on Bad Assets in the chinese Banking system,Decembers.

2.Jack,Rodmin ,"Asla non performing Loans: can the problem Be Solved , Ernest and young ,Tokyo,2002,p2.

3 .Peter pose, "commerclai Bank Management ",international edition, newyork,2002,p118.

4.Maitah,mansoor, Zeda,Khalid and Galalh,Abadeltef,(2012),TheUtilizing of Financial Analysis in Gredit Decision in Palestinian Commercial Banks ,Journal of Money Investment and Banking ,vol.24,no 12,p114.

5. Siam,Walid Zakaria , Khrawish ,Husni Ali, AL-Dass, Abdalla (2011), The Utilizing of Financial Analysis in Ratianalizing Decision of Granting Credit Facilities.

6.Balackandran,Binu(2008),central bank lending facilities and properties of interest rates (Unpublished Doctoral Dissertation),Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University.

7.Alman, Edward I. and Sabato ,Gabriele (2007),Modelling Credit Risk for SMES: Evidence From US Market , United State Business Administration ,Working Poper JEL Classification, Vol.21, NO.28,P.47.

ملحق (1)**اسماء السادة المحكمين**

	الاسم	مكان العمل
1	أ.م.د. سالم صلال راهي	قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية
2	أ.م.د.عقيل شاكر الشرع	قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية
.3	أ.م.د.عبد الله كاظم	قسم ادارة الاعمال / كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية